

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

٢٧٠٩ العدد ٢٧٠٩ م. ١٩٧٧ م. الموافق ٢ تموز ١٩٧٧ م. السبت ١٦ رجب سنة ١٣٩٧ هـ.

الفهرس

ر

١٥٣٣	قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٧	قانون معدل لقانون التربية والتعليم
١٥٣٤	قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٧	قانون معدل لقانون الصحة العامة
١٥٣٥	نظام رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٧	نظام رسوم المرور على الطرق
١٥٣٧	نظام رقم (٤٤) لسنة ١٩٧٧	نظام معدل لنظام الموظفين الإداريين والفنيين في جامعة اليرموك
١٥٣٨	نظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٧٧	نظام معدل لنظام مركز التدريب الإحصائي الأردني
١٥٣٩	نظام رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٧	نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية
١٥٤٠	نظام رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٧	نظام معدل لنظام الخط الحجازي الأردني
١٥٤١	نظام رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٧	نظام معدل لنظام اللوازم لمؤسسة مياه الشرب
١٥٤٢	الوصية	
١٥٤٣	صندوق اليوبيل القضي لجلوس جلالة الملك الحسين على العرش	
١٥٤٤	قرارات صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين	

مكتبة أمانة أردنية
رقم التسلسل ٨٤٩
رقم التصنيف
تاريخ ١٩٨٣

مكتبة المرحوم
الحامي
سواد عبدالمعالي

طبعة القوانين الملحق الأردنية

هكذا من الأشهر

نحس الحسين للطفلك من المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/٦/٨ ،

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٧

قانون معدل لقانون التربية والتعليم

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التربية والتعليم لسنة ١٩٧٧) ويقرأ مع القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٥٤) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) وإضافة الفقرة (ب) بالنص التالي اليها :-

ب - تقيد أثمان الكتب المدرسية التي تباع بمقتضى احكام هذا النظام في حساب خاص لدى وزارة المالية باسم الوزارة لتتفق منها على تطوير المختبرات والمكتبات المدرسية والوسائل التعليمية وبرامج الاذاعة المدرسية والتلفزيون التربوي والنشاطات المنهجية وعلى اية غايات تربوية اخرى) .

المادة ٣ - يلغى نص المادة (٩٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٩٧ - (تتولى وزارة الصحة توفير خدمات الصحة المدرسية مجاناً في جميع المؤسسات التعليمية الحكومية) .

المادة ٤ - تعدل المادة (١١٢) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) وإضافة الفقرة (ب) بالنص التالي اليها :-

ب - للوزارة ان تنشئ مراكز للدراسة الصيفية ، وان تستوفي رسوماً من الطلاب المتسعين اليها .

١٩٧٧/٦/٨

الحسين بن طلال

وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاعلام عدنان ابو عوده	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور عبد السلام احملي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية كامل الشريف	وزير الانتشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة صلاح جمعه	وزير الداخلية احمد عبدالكريم الطراونه
وزير الشؤون البلدية والقروية ووزير العمل بالوكالة ابراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة عبد الرؤوف الروابده	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير التعمير مروان القاسم
وزير الثقافة والشباب علي سحيمات	وزير المالية محمد الدباس	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني	وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف

نحس الحسين للطفلك من المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/٦/٨ ،

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ، ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٧

قانون معدل لقانون الصحة العامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الصحة العامة لسنة ١٩٧٧) ويقرأ مع القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (٨٠) من القانون الاصلي بإضافة البند التالي اليها :-

٦ - تشكيل وتنظيم اللجان الطبية والمجلس الصحي العالي واية لجان او مجالس اخرى تقضي الضرورة بتشكيلها وتوضيح مهام كل منها ، وكيفية ادارتها وتنفيذ اعمالها .

المادة ٣ - يلغى نص المادة (٨١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

(تلغى القوانين والانظمة التالية وما الحق بها من ذيول وما طرأ عليها من تعديلات وتعتبر الذبول والانظمة الصادرة بموجب تلك القوانين كأنها صادرة بموجب هذا القانون مالم تتعارض معه والى ان تستبدل بأنظمة اخرى) :-

أ - قانون الصحة لسنة ١٩٢٦ .

ب - قانون الصحة الفلسطيني لسنة ١٩٤٠

ج - نظام اللجان الطبية رقم (٢٠) لسنة ١٩٧١ .

١٩٧٧/٦/٨

الحسين بن طلال

وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاعلام عدنان ابو عوده	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية كامل الشريف	وزير الانتشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة صلاح جمعه	وزير الداخلية احمد عبدالكريم الطراونه
وزير الشؤون البلدية والقروية ووزير العمل بالوكالة ابراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة عبد الرؤوف الروابده	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير التعمير مروان القاسم
وزير الثقافة والشباب علي سحيمات	وزير المالية محمد الدباس	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني	وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف

نحسب الحسن لله ملك مستر المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠٧٧/٦/٨
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٧

نظام رسوم المرور على الطرق

صادر بالاستناد الى المادة (٢٩) من قانون الطرق رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام رسوم المرور على الطرق لسنة ١٩٧٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكليات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها اذناه مالم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

المادة	الوزارة	وزارة الاشغال العامة
المادة	الوزير	وزير الاشغال العامة
المادة	القانون	قانون النقل على الطرق المعمول به
المادة	السيارة الشاحنة	السيارة المعدة لنقل البضائع سواء اكانت صلبة او سائلة او غازية وتزيد حمولتها المرخصة على ٢ طن .
	الطن	الطن المترى .
	الوزن	الوزن القائم اي وزن السيارة مضافا اليه وزن وحمولتها
	الحمولة المحورية	الوزن على المحور المفرد الواحد من محاور السيارة الشاحنة .
و	نقاط الحدود	مبنى العقبة ومراكز الحدود الاخرى المخصصة لعبور السيارات بين المملكة والبلدان المجاورة .
الد	الرحلة	رحلة السيارة التي تقطعها بين اية نقطتي حدود عبر المملكة .
و	السيارة الاجنبية	السيارة المسجلة والمرخصة خارج المملكة .

المادة ٣ - لفايات الاتفاق على انشاء ونحسين وصيانة الطرق العامة في المملكة تفرض رسوم المرور التالية وتستوى من مالك السيارة او سائقها :-

أ - يستوى رسم بواقع ٤ بالالف من قيمة البضائع المحملة على ظهر السيارة الشاحنة في كل رحلة تقوم بها .
ب - يستوى رسم مقداره (٥٠٠) فلس عن كل طن من الوزن لكل سيارة شحن اجنبية في كل رحلة تقوم بها .

المادة ٤ - أ - لمجلس الوزراء بتسبب من الوزير اعفاء اية سيارة من الرسوم المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا النظام اذا كانت المصلحة العامة او مبدأ المعاملة بالمثل تقتضي ذلك .

ب - عند نفاذ (اتفاقية تنظيم النقل والعبور - الترانزيت - بين دول الجامعة العربية) الموقعة بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٤ تستثنى الدول الاعضاء فيها من احكام الفقرة (ب) من المادة (٣) من هذا النظام .

المادة ٥ - يستوى رسم مرور اضافي مقداره خمسة دنانير عن كل طن زائد على اي محور من محاور السيارة الشاحنة مهما كانت الجهة التي تملكها اذا وجدت تسير على شبكة الطرق العامة في المملكة بحمولة محورية تزيد على الحدود المبينة في القانون ويستوى هذا الرسم مرة واحدة عن كل سفرة تقوم بها السيارة الشاحنة داخل المملكة .

المادة ٦ - يتم تحصيل الرسوم المنصوص عليها في هذا النظام من مالك السيارة الشاحنة او سائقها وفقا للتعليمات التي يصدرها وزير المالية ، على ان يحدد فيها الجهات الرسمية التي تقوم بذلك التحصيل والاجراءات التي يتم بموجبها .

١٩٧٧/٦/٨

الحسين بن طلال

وزير	وزير	وزير	وزير	رئيس الوزراء ووزير
السياحة والآثار	الاعلام	دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير التربية والتعليم ووزير	الخارجية والدفاع
غالب بركات	عدنان ابو عودة	الدكتور عبد السلام المجالي	الدكتور عبد السلام المجالي	مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير الاشغال العامة	وزير الاشغال العامة	وزير الاشغال العامة	وزير الاشغال العامة
كامل الشريف	حسن ابراهيم	صالح جمعه	احمد عبد الكريم الطراونة	احمد عبد الكريم الطراونة
وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير المواصلات	وزير المواصلات	وزير المواصلات	وزير المواصلات
وزير العمل بالوكالة	وزير الصحة بالوكالة	وزير الصحة بالوكالة	وزير الصحة بالوكالة	وزير الصحة بالوكالة
ابراهيم ايوب	عبد الرؤوف الروابدة	سليمان عراو	مروان القاسم	مروان القاسم
وزير النقل	وزير الاشغال العامة	وزير الاشغال العامة	وزير الاشغال العامة	وزير الاشغال العامة
علي سحيمات	سعيد بينو	محمد الدباس	نجم الدين الدجاني	الشريف فواز شرف

هكذا من أجل

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقدره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/٦/١٢
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٤) لسنة ١٩٧٧

نظام معدل لنظام الموظفين الإداريين والفنيين في جامعة اليرموك

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الموظفين الإداريين والفنيين في جامعة اليرموك لسنة ١٩٧٧) ويقرأ مع النظام (٧٧) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (١٢) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
يكون الموظف عند تعيينه لأول مرة تحت التجربة لمدة سنة واحدة ، ويجوز تمديد هذه المدة سنة أخرى ، والجامعة ان تنهي خدمته خلال مدة التجربة دون بيان الأسباب ، وبخلاف ذلك يعتبر مثبتا عند انقضاء مدة التجربة ولا يجوز ترفيع الموظف خلال مدة التجربة .

المادة ٣ - تعدل الفقرتان (ب و ج) من المادة (١٨) من النظام الأصلي بشطب الرقم (٤٥) الوارد في كل منهما والاستعاضة عنه بالرقم (٤٤)

١٩٧٧/٦/١٢

الحسين بن طلال

وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاعلام عدنان ابو عوده	وزير التربية والتعليم دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف	وزير الانشاء والتعمير دولة لشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة صلاح جمعه	وزير العدل احمد عبدالكريم الطراوله
وزير الشؤون البلدية والقروية ووزير العمل بالوكالة ابراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة عبد الرؤوف الروابده	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير التموين مروان القاسم
وزير النقل ووزير الاشغال العامة بالوكالة عل سحيات	وزير المالية محمد الدباس	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني	وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقدره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/٦/١٢
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام ر م (٤٥) لسنة ١٩٧٧

نظام معدل لنظام مركز التدريب الاحصائي الاردني

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام مركز التدريب الاحصائي الاردني لسنة ١٩٧٧) ويقرأ مع النظام رقم (١٠٦) لسنة ١٩٦٦ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٣٤) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٣٤

يعامل حامل شهادة السنة الأولى للمركز باعتباره أنهى سنة دراسية واحدة فيه ، ويعامل حامل شهادة السنة الثانية للمركز باعتباره أنهى سنتين دراسيتين فيه ويمنح في هذه الحالة شهادة مساعد احصائي .

١٩٧٧/٦/١٢

الحسين بن طلال

وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاعلام عدنان ابو عوده	وزير التربية والتعليم دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف	وزير الانشاء والتعمير دولة لشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة صلاح جمعه	وزير العدل احمد عبدالكريم الطراوله
وزير الشؤون البلدية والقروية ووزير العمل بالوكالة ابراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة عبد الرؤوف الروابده	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير التموين مروان القاسم
وزير النقل ووزير الاشغال العامة بالوكالة عل سحيات	وزير المالية محمد الدباس	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني	وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف

نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة المواصلات

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/٦/٨

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٧

نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة المواصلات

السلكية واللاسلكية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية لسنة ١٩٧٧) ويقر مع النظام رقم (٣) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٧٧/٤/١٠ .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٧) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :
المادة ٧ - يتقاضى كل من رئيس واعضاء وسكرتير المجلس المكافآت التي يحددها مجلس الوزراء من حين الى آخر .

الحسين بن طلال

١٩٧٧/٦/٨

وزير السياحة والآثار	وزير الاعمال	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
غالب بركات	عدنان ابو عوده	الدكتور عبد السلام المجالي	مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية	وزير الزراعة	وزير الشؤون البلدية والقروية ووزير العمل بالوكالة
كامل الشريف	حسن ابراهيم	صلاح جمعة	احمد عبدالكريم الطراونة
وزير الشؤون البلدية والقروية ووزير العمل بالوكالة	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة	وزير الداخلية	وزير التكوين
ابراهيم ايوب	عبد الرؤوف الروابدة	سليمان عرار	مروان القاسم
وزير النقل	وزير الاشغال العامة	وزير المالية	وزير الصناعة والتجارة
علي سحيمات	سعيد بنو	محمد الدباس	نجم الدين الدجاني
			الثقافة والشباب
			الشريف فواز شرف

نظام معدل لنظام الخط الحجازي الاردني

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/٦/٨

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٧

نظام معدل لنظام الخط الحجازي الاردني

صادر بمقتضى المادة العاشرة من قانون الخط الحجازي الاردني رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الخط الحجازي الاردني لسنة ١٩٧٧) ويقرأ مع نظام الخط الحجازي الاردني رقم (١) لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٧٧/٤/١٠ .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٤٧) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :
المادة ٤٧ :

يعطى كل عضو من اعضاء مجلس ادارة الخط الحجازي الاردني من كل جلسة يحضرها المبلغ الذي يقرره مجلس الوزراء من حين الى آخر .

الحسين بن طلال

١٩٧٧/٦/٨

وزير السياحة والآثار	وزير الاعمال	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
غالب بركات	عدنان ابو عوده	الدكتور عبد السلام المجالي	مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية	وزير الزراعة	وزير الشؤون البلدية والقروية ووزير العمل بالوكالة
كامل الشريف	حسن ابراهيم	صلاح جمعة	احمد عبدالكريم الطراونة
وزير الشؤون البلدية والقروية ووزير العمل بالوكالة	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة	وزير الداخلية	وزير التكوين
ابراهيم ايوب	عبد الرؤوف الروابدة	سليمان عرار	مروان القاسم
وزير النقل	وزير الاشغال العامة	وزير المالية	وزير الصناعة والتجارة
علي سحيمات	سعيد بنو	محمد الدياس	نجم الدين الدجاني
			الثقافة والشباب
			الشريف فواز شرف

نحو الحسين للهكس ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء عن ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/٦/٨

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٧

نظام معدل لنظام اللوازم لمؤسسة مياه الشرب

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام اللوازم لمؤسسة مياه الشرب لسنة ١٩٧٧) ، ويقرأ مع النظام رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (٤) من النظام الأصلي بإضافة عبارة (او ما يعادلها بالراتب) الى آخرها .

١٩٧٧/٦/٨

الحسين بن طلال

وزير السياحة والآثار	وزير الاعلام	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
فالح بكركات	عدنان ابو عوده	الدكتور عبد السلام المجالي	مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير الانتشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية	وزير الزراعة	وزير المعدل
كامل الشريف	حسن ابراهيم	صلاح جمعه	احمد عبد الكريم الطراونة
وزير الشؤون البلدية والقروية ووزير العمل بالوكالة	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة	وزير الداخلية	وزير التربية
ابراهيم ايوب	عبد الرؤوف الروابدة	سليمان عرار	مروان القاسم
وزير النقل	وزير الاشغال العامة	وزير المالية	وزير الثقافة والشباب
علي سحيبات	سميد بينو	محمد الدباس	نجم الدين الدجاني
			الشريف فواز شرف

نحو الحسين للهكس ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بعد الاطلاع على الفقرة (١) للمادة (٣٧) من الدستور

نأمر بما هو آت :-

١ - تعدل ارادتنا الصادرة بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢٢ المنشورة في العدد (٩٨٨) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٤٩/٧/١٦ والمتعلقة باحداث قلادة باسم (قلادة الحسين بن علي) بإضافة الفقرة التالية اليها :-

٣ - يكون لهذه القلادة وشاح حسب المواصفات الآتية :-

١ - يتكون الوشاح من شريط حريري خمري اللون بطول ١٥٥ سم وعرض ١٠ سم

٢ - يزين الوشاح برصيتين ذهبيتين تكون كل منهما يفضاوية الشكل بطول ٦ سم وعرض ٤ سم مرسومة بالتاج الملكي وتحمل في وسطها اسم جلالة المغفور له الملك عبدالله بن الحسين منقوشا بالذهب على حجر كريم خمري اللون ومستدير في وسط الرصيبة تحف به شعاعات ذهبية تتناسب وشكل الرصيبة .

٢ - تلقى ارادتنا الصادرة بتاريخ ١٩٦٧/٩/٢٣ المنشورة بالعدد (٢٠٥٧) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٦٧/١١/٥ والمتضمنة احداث وسام جديد باسم (وشاح الحسين بن علي) .

١٩٧٧/٦/٥

الحسين بن طلال

وزير المالية	وزير الداخلية	وزير الدولة للشؤون الخارجية	رئيس الوزراء مضر بدران
محمد الدباس	سليمان عرار	حسن ابراهيم	

قرر مجلس الوزراء الموافقة على التواصي المتعلقة بصندوق اليوبيل القضي جلوس جلالة الملك الحسين على العرش

صندوق اليوبيل القضي جلوس جلالة الملك الحسين على العرش

- ١ - بمناسبة اليوبيل القضي جلوس جلالة الملك الحسين على العرش، يؤسس في المملكة الاردنية الهاشمية صندوق يعرف باسم (صندوق اليوبيل القضي جلوس جلالة الملك الحسين على العرش) ويعتبر مؤسسة اهلية لجميع الوجوه والغايات العامة المقصودة من تأسيس الصندوق والمنصوص عليها في هذه التعليمات .
- ٢ - يهدف الصندوق الى ادارة التبرعات والهبات التي تقدم اليها لاستغلالها في :
 - أ - انشاء مدرسة ثانوية نموذجية لطلاب المملكة الاردنية الهاشمية تقام بالقرب من الجامعة الاردنية .
 - ب - انشاء مراكز ثقافية تتضمن مكاتب عامة في محافظات المملكة .
 - ٣ - تكون موارد الصندوق المالية بما يلي :
 - أ - التبرعات والهبات التي تقدم اليه
 - ب - المبالغ التي تخصصها الحكومة له
 - ج - ريع استثمار اموال الصندوق
 - د - اية اموال تقدم اليه من مصادر اخرى
 - ٤ - تودع اموال الصندوق النقدية لدى البنوك المحلية التي يعتمد عليها مجلس الامناء
 - ٥ - يستعمل الصندوق امواله في الاتفاق على اية امور يقررها مجلس امناء الصندوق شريطة ان تكون من الامور التي تخدم اغراض الصندوق والغايات المحددة له في المادة (٢) اعلاه :
 - ٦ - أ - يتولى سمو الامير حسن - ولي العهد - الرئاسة الفخرية لمجلس امناء الصندوق .
 - ب - يتولى ادارة الصندوق مجلس امناء يتكون من ١٠ - ١٥ عضوا يمينهم مجلس الوزراء ويختار مجلس الامناء من بين اعضائه رئيسا ونائبا للرئيس .
 - ٧ - يجتمع مجلس الامناء بدعوة من رئيسه او نائبه في حالة غياب الرئيس مرة واحدة على الاقل في الشهر ويتم التصايب القانوني لاي اجتماع بمقده المجلس بحضور ثلثي الاعضاء على ان يكون الرئيس او نائبه احدهم .
 - ٨ - لمجلس الامناء ان يستثمر اى وفري اموال الصندوق بالطريقة التي يراها مناسبة على ان تحقق افضل مردود، يمكن وان يراعي في اوجه الاستثمار الضمانة الكافية لاموال الصندوق وحقوقه .
 - ٩ - يتم تنظيم حسابات الصندوق وفق الاصول المحاسبية المعمدة لظهور مقبوضاته ومدفوعاته وللمجلس الوزراء ان يكلف ديوان المحاسبة بتدقيقها .
 - ١٠ - تقوم الاجهزة الرسمية المختصة بتنفيذ المشاريع التي انشده الصندوق من اجل تمويلها .
 - ١١ - يصدر مجلس الامناء في نهاية كل سنة مالية ، والى ان تنتهي مهمته جداول ختامية تظهر مجموع ايراداته ونفقاته وتصدق هذه الجداول من ديوان المحاسبة وفقا لاحكام المادة (٩) من هذه التعليمات .
 - ١٢ - اذا بقي للصندوق فان ملكية جميع امواله وحقوقه والتزاماته تؤول للحكومة المملكة الاردنية الهاشمية .
 - ١٣ - مجلس الامناء ان يصدر القرارات والاوامر والقوانين اللازمة لتنفيذ احكام هذه التعليمات وله حسق النظر في الامور التي لم يرد النص عليها فيها والفصل في الخلافات الناشئة عن تطبيقها ويكون قرار المجلس بشأنها نهائيا .

قرار رقم (٥) لسنة ١٩٧٧

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٧٦/١٢/٢٧ رقم ن/١٥٥٧١/٢١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة (٨) من المادة ٤٤ من النظام الداخلي لنقابة المحامين النظاميين على ضوء الفقرتين الأولى والثالثة من المادة ٤٣ من قانون نقابة المحامين النظاميين رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ وبيان ما يلي :-

اذا عين محام وكيلًا عاما أو مستشارا لعدد من الشركات أو المؤسسات يعادل الحد الأعلى للعدد المسموح له به بمقتضى الفقرة (٨) المشار إليها - فهل يجوز له ان يكون وكيلًا أو مستشارا لشركة أو مؤسسة أخرى اذا كان لهذه الشركة أو المؤسسة وكيل آخر معين بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٤٣ أم لا .

وبعد الاطلاع على كتاب ققيب المحامين الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٩٧٦/١٢/٢١ وتدقيق النصوص القانونية تبين :

- ١ - ان الفقرة الأولى من المادة ٤٣ من قانون نقابة المحامين النظاميين رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ تنص على ما يلي :
(على كل مؤسسة تجارية او صناعية عامة او شركة مساهمة عامة أو اية شركة او مؤسسة اجنبية او اى فرع لها مهما كان رأس مالها أن تعين لها وكيلًا أو مستشارا قانونيا من المحامين المسجلين في سجل المحامين الاسالدة بموجب عقد خطي مسجل لدى الكاتب العدل) .
وان الفقرة الثالثة منها تنص على ما يلي : (يحدد النظام الداخلي للنقابة عدد الشركات والمؤسسات التي يحق للمحامي الواحد ان يكون مستشارا أو ممثلا لها .
- ٢ - ان الفقرة (٨) من المادة ٤٤ من النظام الداخلي لنقابة المحامين النظاميين حسبها هي مدرجة بالنظام المعدل رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ لا تجيز للمحامي الواحد ان يكون مستشارا او وكيلًا عاما لأكثر من ثلاث شركات أو شركتين ومؤسسة أو مؤسستين وشركة من الشركات والمؤسسات المذكورة في المادة ٤٣ من قانون نقابة المحامين . ويستفاد من هذه النصوص ان واضع القانون قد أوجب على كل شركة مساهمة عامة او اية مؤسسة اجنبية أو اى فرع لها ان تعين لها وكيلًا عاما او مستشارا قانونيا من المحامين الاسالدة ، كما انه حدد عدد الشركات أو المؤسسات التي يجوز للمحامي الواحد ان يكون مستشارا أو وكيلًا لها .
- ولهذا فلا يجوز للمحامي الواحد ان يكون وكيلًا أو مستشارا لعدد من الشركات أو المؤسسات يزيد عن الحد الاعلى المبين في الفقرة (٨) من المادة (٤٤) المشار إليها آتفا سواء اكان للشركة او المؤسسة الزائدة عن العدد وكيل او مستشار قانوني واحد او أكثر . هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١ / ٦ / ١٩٧٧ .

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
مندوب وزارة العدل مفتش الوزارة	رئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز	الرئيس الاول لمحكمة التمييز
عادل مدانات	عيسى طعاش	نسيب عازر	نجيب الرشدان	موسى السابكت

هكذا من الأصول

قرار رقم (٦) لسنة ١٩٧٧

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٧/٢/١٥ رقم ت / ٤ / ١٩٧٥ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من قانون تحويل الاراضي من نوع الميرى الى ملك رقم ٤١ لسنة ١٩٥٣ وبيان ما يلي :-

١ - اذا الغيت بلدية بسبب بطلان القرار الذى انشئت بموجبه فهل ان الاراضي الاميرية الواقعة ضمن منطقة حدودها التي حولت الى ملك بمقتضى احكام هذه المادة تبقى محتفظة بصفتها كارض مملوكة ام انها تعود الى صفتها الاصلية كارض اميرية .

٢ - على فرض ان تلك الاراضي تعود الى صفتها الاصلية كارض اميرية . فهل ان معاملة الانتقال التي تمت حسب القريضة الشرعية تصبح باطلة بحيث يتوجب اجراء الانتقال حسب القريضة القانونية وما هو حكم التصرفات التي تمت بشأن هذه الاراضي قبل الغاء قرار احداث البلدية ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية / الاراضي الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٥ وعلى معاملة احداث بلدية في قريبي سال وبشرى والغائهما وهي البلدية التي هي موضوع طلب التفسير وتديق النصوص القانونية يتبين :- ان الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون المطلوب تفسيره تنص على ما يلي (اذا احداث بلدية ما تحول الاراضي الاميرية الواقعة داخل منطقة البلدية من ميرى الى ملك من تاريخ احداث البلدية المذكورة) .

وحيث ان عبارة (اذا احداث بلدية) الواردة في هذا النص انما تعني الاحداث الذي يتم وفق احكام القانون وليس الاحداث الباطل .

وحيث ان احداث بلدية في آية بلدة لا يكون قانونيا ما لم يتم بالصورة المنصوص عليها في المادة الخامسة من قانون البلديات رقم ٩٥٥/٢٩ التي اشترطت لاحداث اية بلدية ما يأتي :-

أ - ان تكون هنالك رغبة لأكثريّة سكان البلدة في احداث بلدية في بلدتهم وان يقدم فريق منهم عريضة بذلك الى المتصرف الذي عليه ان يرسلها مع ملاحظاته الى وزير الداخلية .

ب- ان يعين وزير الداخلية لجنة لتثبت من رغبات سكان البلدة حتى اذا اقتنع الوزير بعد الاطلاع على تقريرها بلزوم وجود بلدية في تلك البلدة يقرر احداثها بعد استطلاع رأى وزير المالية ويعين عدد اعضاء المجلس البلدي .

وحيث تبين من المعاملة المتعلقة باحداث بلدية في قريبي سال وبشرى ان وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية قد اصدر بتاريخ ١٩٧٢/٢/٥ قراره باحداث تلك البلدية دون ان يتم أي اجراء من الاجراءات المبينة في المادة الخامسة المشار اليها وانه بالنسبة لذلك عاد بتاريخ ٩٧٦/٩/١١ فقرر سحب قراره المشار اليه بعدم قانونيته واكتسب هذا القرار الدرجة النهائية .

وحيث ان سحب القرار الباطل يعدل القرار المسحوب من تاريخ صدوره .

فان ما ينبغي على ذلك ان الاراضي الاميرية التي اعتبرت داخلية في حدود منطقة البلدية المحدثّة في محتفظة بوصفها كارض اميرية ولا تتحول الى ملك بناء على قرار الاحداث الباطل وبالتالي فانها تنتقل الى اصحاب حق الانتقال بمقتضى المسألة القانونية وليس بمقتضى القريضة الشرعية ويكون من حق اصحابها المطالبة بحقوقهم على هذا

الاساس كما يكون من حقهم مراجعة المحاكم المختصة لابطال اي تصرف يخل بهذه الحقوق .

أما ما ورد بقرار ديوان التفسير رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٥ المنشور على الصفحة ٩٠٣ من عدد الجريدة الرسمية ١٢٤١ من ان الاراضي الاميرية التي تصبح ملكا بمقتضى قانون تحويل الاراضي من نوع الميرى الى ملك تبقى بعد اخراجها من المنطقة البلدية محتفظة بصفتها كارض مملوكة فان حكم هذا التفسير لا ينطبق الا على الحالات التي تكون فيها الاراضي الاميرية قد حولت الى ملك بصورة قانونية وهو امر غير متوفر في المسألة موضوع طلب التفسير اذ ان احداث البلدية لم يكن قانونيا كما اسلفنا .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٩٧٧/٦/١

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الشؤون البلدية والقروية	رئيس ديوان التشريع	عضو محكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص	رئيس الديوان الخاص
في رئاسة الوزراء	التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة	بالتفسير القوانين	بالتفسير القوانين
فصل قلاجري	عيسى طماش	صلاح ارشيدات	نجيب الرشيدان	موسى الساكت

هكذا من المأهول

قرار رقم (٧) لسنة ١٩٧٧

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٧/٣/٨ رقم ن ع / ٢٩٨٣/١٦٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة (هـ) من المادة التاسعة من نظام العلاوات الفنية وعلاوات الاختصاص رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ وهي الفقرة الباحثة عن علاوة الاختصاص من الفئة الثانية وبيان ما اذا كان القاضي الذي يشغل عند نفاذ احكام هذا النظام وظيفة من غير الوظائف المنصوص عليها في هذه الفقرة يستحق علاوة الاختصاص من الفئة المذكورة اذا سبق له ان اشغل احدى تلك الوظائف قبل نفاذ النظام ؟

وبعد الاطلاع على كتاب سماحة قاضي القضاة المؤرخ ١٩٧٧/٢/٨ وتديق النظام المطلوب تفسيره يتبين من نص المادة التاسعة ان واضع النظام قد رسم قاعدتين اساسيتين لتحديد مقدار علاوة الاختصاص التي تمنح للقضاة النظاميين والشريين :

القاعدة الاولى : هي المنصوص عليها في الفقرات أ ، ب ، ج ، د من هذه المادة وهي تقضي بتحديد مقدار العلاوة على اساس مدة خدمة القاضي والدرجة العلمية التي حصل عليها بقطع النظر عن نوع الوظيفة القضائية التي يشغلها .

القاعدة الثانية : هي المنصوص عليها في الفقرتين (هـ ، و) من نفس المادة وهي تتضمن منح علاوة اختصاص مقطوعة لمن يشغل احدى الوظائف المبينة في هاتين الفقرتين بقطع النظر عن مدة الخدمة والدرجة العلمية وهذه الوظائف هي :

- ١ - رئيس محكمة التمييز .
- ٢ - رئيس النيابة العامة .
- ٣ - عضو محكمة التمييز .
- ٤ - رئيس محكمة الاستئناف .
- ٥ - رئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء .

وحيث ان المادة الاولى من نفس النظام قد نصت على ان العمل به يبدأ من تاريخ ١/١/١٩٧٧ فان ما ينبغي على ذلك ان عبارة (اذا اشغل القاضي وظيفة رئيس النيابة العامة ... الخ) الواردة في الفقرة (هـ) المطلوب تفسيرها انما تعني الاشغال وقت نفاذ النظام او في ظله ، اما من كان يشغل احدى هذه الوظائف ونقل منها الى وظيفة اخرى قبل سريان احكام هذا النظام فلا يشمل حكم الفقرة (هـ) ولا يستحق علاوة الاختصاص من الفئة الثانية .

هذا ما تقرر في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر في ١/٦/١٩٧٧

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
ممدوب دائرة قاضي	رئيس ديوان	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني	بتفسير القوانين
القضاء	التشريع		لمحكمة التمييز	الرئيس الاول لمحكمة التمييز
صالح المحتسب	عيسى طماش	نسب عازر	نجيب الراشدان	موسى الساكت

قرار رقم (٨) لسنة ١٩٧٧

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٧/٣/٢٦ رقم ت / ٣٧١٢/٣١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة (١٥) من قانون تقاعد مأموري الملكية العثماني وبيان ما اذا الموظف الذي خصص له راتب تقاعد على اساس انه مصاب بعلة وفقا لاحكام هذه المادة يخضع للفحص الطبي للتحقق مما اذا كان قد طرأ على حالته الصحية تحسن او شفي من علته لغرض تخفيض راتبه التقاعدي او الغاء طبقا لنص المادة ٣٠ / من قانون التقاعد المدني رقم ١٩٥٩/٣٤ ام انه لا يخضع لمثل هذا الفحص :

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٩٧٧/٣/٢٣ وتدقيق النصوص القانونية يتبين :

١ - ان المادة ١٥ المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (المأمور الذي يهزل جسمه في انشاء وجوده في وظيفته او زمان معزولته الجائز قبولها بحيث يحتاج الى معاونة غيره او يصبح مقعدا او مجنونا او كليلا او فاقد البصر بالكلية يجري تقاعده بنصف راتب مأموريته الاخيرة واما اذا كانت معلولته ليست بدرجة يحتاج معها الى معاونة غيره بل بدرجة تمنعه من تعاطي الوظيفة فقط وكانت مدة خدمته اقل من عشر سنوات فيجري تقاعده بربع الراتب واذا كانت المدة زيادة عن ذلك فثلث الراتب ، اما المعاشات التي تخصص على هذه الصورة ويزيد مقدارها على ثلاثة الاف قرش فالزيادة تجري بشأنها المادة ١٣) .

٢ - ان المادة ٣٠ من قانون التقاعد المدني رقم ١٩٥٩/٣٤ تنص على ما يلي (على الموظف الذي يعطى راتب اعتلال ان يمثل للفحص الطبي في المكان والزمان اللذين يمينهما وزارة المالية لهذه الغاية كلما طلب منه ذلك على ان لا يزيد الفحص عن مرة كل سنتين ، واذا تبين نتيجة الفحص ان هنالك تحسنا في حالته الصحية فيخفف راتب الاعتلال كلما خفت العلة حسب درجة قدرته على اعادة نفسه الموضحة في المادة ٢٧ ويلغى الراتب كله اذا شفي من علته) .

٣ - ان قانون تقاعد مأموري الملكية العثماني خال من اي نص يوجب على الموظف الذي خصص له راتب تقاعد على اساس انه مصاب بعلة ان يمثل للفحص الطبي لمعرفة ما اذا كانت حالته الصحية تحسنت او انه قد شفي من علته كما انه لم يرد فيه نص على تخصيص راتب اعتلال مستقل عن الراتب التقاعدي كما هو الحال في قانون التقاعد المدني المشار اليه .

٤ - ان المادة ٥٥ من هذا القانون الاخير نصت بصراحة تامة على ان احكام هذا القانون لا تسري على جميع الحقوق التقاعدية التي فصل بها قبل نفاذ هذا القانون .

ومن هذه النصوص يتضح ان الموظف الذي خصص له راتب تقاعدي بمقتضى المادة ١٥ / من قانون تقاعد مأموري الملكية العثماني لا يخضع للفحص الطبي لغرض تخفيض راتبه او الغائه وذلك لان هذا القانون لا يوجب

هذا من المأمور

عليه ذلك ولأن أحكام المادة ٣٠ من قانون التقاعد المدني الذي توجب على الموظف ان يمثل للفحص الطبي لا يسري حكمها على جميع الحقوق التقاعدية التي فصل بها قبل نفاذ هذا القانون حسبما نصت على ذلك المادة ٥٥ المشار اليها .

هنا ماقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره.

صدر في ١٩٧٧/٦/١

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب	رئيس ديوان	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني	بتفسير القوانين
وزارة المالية	التشريع	الحكمة التمييز	الرئيس الأول لحكمة التمييز	
	في رئاسة الوزراء			
صبيح الحسن	عيسى طماش	صلاح ارشيدات	نجيب الرشدان	موسى الساكت

قرار رقم (٩) لسنة ١٩٧٧

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب رئيس الوزراء بكتابة المؤرخ ١٩٧٧/٤/٢٣ رقم ن ع / ١٥٩ / ٩٧٠ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير نظام علاوات المحاسبين رقم ٦٧ لسنة ٩٧٦ ونظام العلاوات الموحدة للموظفين رقم ٣ لسنة ٩٧٧ وبيان مايلي :

١ - هل يجوز تطبيق احكام نظام علاوات المحاسبين المشار اليه على الموظفين الذين لم تقدم وزاراتهم ودوائرهم ومؤسستهم بطايات لمنحهم علاوات المحاسبين الا بعد صدور نظام العلاوات الموحدة للموظفين . وفي حالة جواز منحهم تلك العلاوة هل تمنح من تاريخ العمل بنظام علاوات المحاسبين أم من تاريخ تقديم الطلبات الى اللجنة المختصة أو من تاريخ قرار الوزير بمنحها .

٢ - هل يحق للموظف الذي يتقاضى أجور مساعي ان يتمتع بين هذه الأجور وعلاوة المحاسبين على ضء ما ورد في المادتين ١٥ و ١١ من نظام العلاوات الموحدة للموظفين ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٨ / ٤ / ٩٧٧ وتدقيق النصوص القانونية يبين

١ - ان المادة الثالثة من نظام علاوات المحاسبين رقم ٦٧ لسنة ٩٧٦ تنص على ما يلي : (لوزير المالية بناء على تنسيب اللجنة منح المحاسب الذي يعمل فعلا في حقل اختصاصه علاوة لا تتجاوز ٣٠ ٪ من الراتب الأساسي . . الخ) .

٢ - ان المادة الخامسة منه تنص على مايلي ، (تشكل لجنة من مدير عام دائرة الموازنة ووكيل وزارة المالية ومدير الدائرة المختصة مهمتها تنسيب صرف العلاوة للموظفين المشمولين بأحكام هذا النظام .)

٣ - ان المادة السادسة منه تنص على مايلي :-

أ - لا يجوز للموظف ان يتقاضى اكثر من علاوة واحدة من العلاوات المنصوص عليها في هذا النظام .

ب - لا يجوز ان تتجاوز العلاوة الممنوحة بموجب احكام هذا النظام مبلغ (٢٥) ديناراً شهرياً .

ج - لايجوز الجمع بين العلاوة الممنوحة بموجب احكام هذا النظام وأية علاوة فنية أو ادارية أو قضائية أو اجور مساعي أو أية علاوة أخرى بما في ذلك العلاوة المعبرة جزئاً من الراتب باستثناء علاوة غلاء المعيشة العالية والأضافية وعلاوات الانتقال والسفر والميدان .

٤ - ان المادة (١١) من نظام العلاوات الموحدة للموظفين رقم ٣ لسنة ٩٧٧ تنص على انه لايجوز الجمع بين العلاوة الأساسية المنصوص عليها في هذا النظام وأية علاوة أخرى باستثناء مايلي :

أ - العلاوة الشخصية

ب - العلاوة العالية

ج - علاوة الميدان

د - علاوة الادارة لوكلاء الوزارات ومديري التربية والمعاهد والمدارس .

هـ - العلاوة المعبرة جزءاً من الراتب الأساسي .

و - علاوة بدل التمثيل التي تدفع لاي موظف يعمل داخل المملكة .

٥ - ان المادة (١٥) منه تنص على انه اذا كان الموظف يتقاضى علاوة بموجب أي نظام كان معدول به قبل نفاذ احكام هذا النظام وكانت تلك العلاوة اكثر من العلاوة الأساسية التي يستحقها بموجب هذا النظام فيستمر في

هكذا من الأهل

تقاضي تلك العلاوة الأكثر وتعتبر وكأنها مقررة بمقتضى هذا النظام ما دام يمارس العمل الذي كان يتقاضى العلاوة الأكثر من أجله ، وعلى ضوء هذه النصوص نجد :

فيما يتعلق بالنقطة الأولى : ان ما يستفاد من مواد نظام علاوات المحاسبين ومن عدم ايراده أي نص يحدد تاريخ استحقاق العلاوة ان المشرع رتب هذه العلاوة للمحاسبين اعتباراً من تاريخ سريان أحكامه وليس من تاريخ تقديم الطلب أو تنسيب اللجنة أو قرار الوزير .

وحيث انه ليس في النظام ما يوجب اصدار القرار بمنح علاوة المحاسبين قبل انقضاء وقت معين ، فانه من الجائز منحها للمحاسبين عن الفترة الواقعة ما بين تاريخ نفاذ النظام وتاريخ صدور نظام العلاوات الموحدة في أي وقت حتى ولو لم تقدم طلبات منحها الا بعد صدور هذا النظام الأخير . والقول بخلاف ذلك يؤدي الى نتيجة غير منطقية وهي اننا نجعل من الاسراع أو التباطؤ في اصدار التنسيب أو قرار المنح سبباً للحصول على العلاوة أو الحرمان منها وهذا ما لا يعقل ان يكون المشرع قد قصده من نصوص النظام . هذا فضلاً عن ان ما يستفاد من نص المادة الرابعة من نظام علاوات المحاسبين ان العلاوة تعتبر حقاً للمحاسب من تاريخ نفاذ النظام ما لم تحجب بقرار .

فيما يتعلق بالنقطة الثانية :

ان ما يستفاد من نص المادة ١٥/ من نظام العلاوات الموحدة ان هناك حالتين لمنح علاوة المحاسبين للموظف الذي يعمل فعلاً في حقل اختصاصه :

الحالة الاولى - تتعلق بالفترة الواقعة ما بين نفاذ احكام نظام علاوات المحاسبين وتاريخ نفاذ نظام العلاوات الموحدة للموظفين ، وفي هذه الفترة لا يجوز الجمع بين علاوة المحاسبين واجور المساعي عملاً بصراحة نص الفقرة (ج) من المادة الثالثة من نظام علاوات المحاسبين .

الحالة الثانية - تتعلق بالفترة التي تبدأ من تاريخ نفاذ نظام العلاوات الموحدة ، وفي هذه الفترة نصت المادة (١٥) من هذا النظام على انه اذا كانت العلاوة التي منحت للموظف بمقتضى نظام علاوات المحاسبين أكثر من العلاوة التي يستحقها بمقتضى نظام العلاوات الموحدة فانه يستمر في تقاضي العلاوة الأكثر وتعتبر كأنها مقررة بمقتضى هذا النظام الأخير ما دام انه يمارس العمل الذي يتقاضى العلاوة الأكثر من أجله . وحيث ان العلاوة الأكثر في هذه الحالة تقوم بمقام العلاوة الاساسية المقررة بنظام العلاوات الموحدة كما هو واضح من عبارة (... أكثر من العلاوة الاساسية التي يستحقها بموجب هذا النظام) الواردة في المادة (١٥) المشار اليها .

وحيث ان المادة (١١) من نظام العلاوات الموحدة قد حددت انواع العلاوات التي يجوز الجمع بينها وبين العلاوة الاساسية ولم تكن اجور المساعي منها .

فان ما ينبغي على ذلك ان الموظف المحاسب الذي يستمر في تقاضي علاوة المحاسبين بوصفها هي الأكثر لا يجوز له الجمع بين هذه العلاوة وبين اجور المساعي وهو نفس الحكم الذي كان مقرراً في نظام علاوة المحاسبين حيث لم يكن يميز الجمع بين علاوة المحاسبين واجور المساعي .

هذا ما نقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها :

صدر بتاريخ ١٩٧٧/٦/١

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة المالية	رئيس ديوان التشريع	عضو محكمة	الرئيس الثاني لمحكمة	بمفسير القوانين
المستشار القانوني (مخالف)	في رئاسة الوزراء	التمييز	التمييز	الرئيس الاول لمحكمة التمييز
صبيح الحسن	عيسى طماش	نسيب هازر	نجيب الرشيدان	موسى السابكت

المخالفة

اخالف الاكثرية المحترمة بما يتعلق بالنقطة الثانية والتي هي هل يحق للموظف الذي يتقاضى اجور مساعي ان يجمع بين هذه الاجور وعلاوة المحاسبين على ضوء ما ورد في المادتين (١١) و (١٥) من نظام العلاوات الموحدة للموظفين وأرى ان المحاسب الذي يستمر في تقاضي علاوة المحاسبين يحق له الجمع بين هذه العلاوة وبين اجور المساعي للأسباب التالية :-

اولاً :- ان حكم المادة (١٥) من نظام العلاوات الموحدة جعل علاوة المحاسبين الصادرة بمقتضى نظام علاوات المحاسبين كأنها مقررة بموجب احكامه واصبحت (كعلاوة اساسية) .

ثانياً :- ان المادة (١١) من نظام العلاوات الموحدة نصت بأنه لا يجوز الجمع بين العلاوة الاساسية المنصوص عليها في هذا النظام واية علاوة أخرى باستثناء ما يلي :-

- أ - العلاوة الشخصية .
- ب - العلاوة العائلية .
- ج - علاوة الميدان .
- د - علاوة الإدارة لوكلاء الوزارات ومديري التربية والمعاهد والمدارس .
- هـ - العلاوة المعتبرة جزءاً من الراتب الاساسي .
- و - علاوة بدل التمثيل .

ومن حكم المادة (١١) هذه يتضح انها لم تعرض لكلمة اجور بمعنى انه يجوز الجمع بين من يتقاضى العلاوة الاساسية ومنها (علاوة المحاسبين) وبين اجور المساعي ، اذ ان كلمة علاوة لا تعني الاجور وسبق للديوان التفسير في قراره رقم (٧) لسنة ١٩٧٠ ان فسر بأن المعنى الذي تحمله كلمة العلاوة باصطلاح القانون يختلف عن المعنى الذي قلل عليه كلمة الاجور وكلمة المكافأة ، وهذا مستفاد من نصوص التشريعات المختلفة ، وعلى الاخص نظام الخدمة المدنية التي اوردت كلمات (تعويض) او (مكافأة) او (علاوة) او (اجر) في مواضع مختلفة واريد من كل كلمة منها معنى خلاف المعنى الذي اوردته بالآخرى .

المخالف
المستشار الحقوقي لوزارة المالية
صبيح الحسن

١٩٧٧/٦/١

هكذا من المجهول

قرار رقم (١٠) لسنة ١٩٧٧

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٧٧/٤/٢٦ رقم ٥١١٧/٨/١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادتين ١٨ و ٢١ من قانون الاستملاك المؤقت رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ ويان ما يلي :-

١ - هل ان اللجان البدائية والاستئنافية المنصوص عليها في هذا القانون تملك الصلاحية ان تقضي باضافة الفائدة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة ١٨ الى التعويض الذي تقدره عن الحق المستملاك ، وفي حال عدم اختصاصها للبحث في الفائدة فن هي الجهة المختصة بذلك ؟

٢ - هل ان حكم الفقرة ب من المادة (١٨) المشار اليها فيما يتعلق باحساب الفائدة القانونية يسري على التعويض عن الاراضي المستملكة قبل نفاذ هذا القانون ام انه يطبق فقط على الاراضي التي يتم استملاكها في ظل هذا القانون.

٣ - هل ان قيام الجهة المستملكة بايداع المبلغ الذي تقدره اللجنة الخاصة لصندوق الخزينة بمقتضى الفقرة (ج) من المادة (٢١) يعتبر بمثابة ابراء للجهة المستملكة بالمعنى المقرر في المادة ١٨ (أ) من هذا القانون أم لا ؟ وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية / الاراضي والمساحة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٩٧٧/٤/٢٤ وتدقيق النصوص القانونية يتبين :-

١ - ان المادة (١٨) المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي :

أ - يعتبر دفع التعويض المكتسب الدرجة القطعية ودفع الفائدة المبنية في الفقرة التالية ابراءا للجهة المستملك كما يعتبر ايداع المبلغ المذكور بأمور التسجيل المختص بسبب عدم المراجعة أو لأي سبب آخر بمثابة ابراء للجهة المستملك .
ب - يضاف للتعويض فائدة سنوية قدرها ٨٪ تحسب من التاريخ المبين في الفقرة (أ) من المادة السابقة وحتى تاريخ دفعه او ايداعه .

٢ - ان المادة ٢١ منه تنص على ما يلي :

أ - اذا اقتنع مجلس الوزراء بناء على طلب المستملك ان هناك اسبابا تدعو لأن يضع المستملك يده على العقار فورا فيصدر المجلس مع قرار الاستملاك أو بعده قرارا بمحايظه العقار فورا دون التمسك بالاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون .

ب - يكون قرار مجلس الوزراء الصادر بالحيازة الفورية قطعيا وغير خاضع لأي طريق من طرق الطعن .
ج - اذا كان المستملك غير الوزارات والدوائر الحكومية والبلدية فيتوجب على المستملك ان يودع لصندوق الخزينة التعويض الذي تقدره اللجنة المنصوص عليها في الفقرة (د) من هذه المادة .

د - ١ - يتولى مدير الاراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم اجراء الكشف الحسي على العقار المقرر حيازته لتقدير التعويض الواجب ايداعه ولايات أو صاف العقار بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض .

٢ - لغايات تقدير التعويض يعتبر التقدير المذكور في البند السابق تقديرا من المستملك وتطبق بشأنه الأحكام والاجراءات المتعلقة بالتقدير المذكور .

٣ - ان المادة ٣٠ منه تنص على ما يلي :

أ - لا تطبق احكام هذا القانون على الدعاوي المقامة لدى أية محكمة تبيل نفاذه . . . الخ .
ب - مع مراعاة الفقرة (ج) التالية تطبق في تقدير التعويض وضريبة التحسين الناشئة عن الاستملاكات السابقة لنفاذ هذا القانون الاجراءات والمدد المنصوص عليها فيه .

ج - يجري تقدير التعويض للعقارات المستملكة قبل نفاذ هذا القانون خلال مدة سنة من تاريخ نفاذه .

٢ - يجري تقدير ضريبة التحسين الناشئة عن الاستملاكات السابقة لنفاذ هذا القانون خلال مدة سنة من تاريخ نفاذه أو خلال مدة ستة اشهر من البدء بتنفيذ المشروع الذي استملك العقار من أجله أيها أكثر .

د - تعتبر الاجراءات والاعلانات التي تمت قبل نفاذ هذا القانون صحيحة وكأنها صادرة بمقتضاه سواء صدر بها قرار بالاستملاك ام لم يصدر .

وعلى ضوء هذه النصوص يتبين فيما يتعلق بالنقطة الأولى : ان ما يستفاد من نص المادتين ١١ و ١٢ من قانون الاستملاك المطلوب تفسيره ان صلاحية اللجنتين البدائية والاستئنافية تنحصر في تقدير التعويض الذي يدفع لصاحب الحق المستملك .

اما الفائدة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة ١٨ فانها تعتبر مستحقة بحكم القانون سواء أكانت اي من اللجنتين قد أضافت في قرارها الفائدة الى التعويض ام لم تعرض لها ويعتبر قرارها باضافة الفائدة من قبيل ترديد حكم القانون شريطة ان تتقيد باحكام القانون .

اما اذا لم يتعرض القرار للفائدة القانونية فان الجهة المكلفة قانونا بتنفيذ قرار تقدير التعويض المنصوص عليها في المادة ١٤ من نفس القانون تكون هي المكلفة باحساب الفائدة طبق احكام الفقرة (ب) من المادة (١٨) المشار اليها و اضافتها الى مبلغ التعويض وتحصيلها معا .

عن النقطة الثانية :

ان الاستملاكات السابقة لنفاذ هذا القانون اما ان تكون دعوى تقدير التعويض عنها قد أقيمت لدى أية محكمة قبل نفاذه واما ان لا تكون مقامة .

فان كانت الدعوى مقامة قبل نفاذ القانون فان الفقرة (أ) من المادة ٣٠ قد نصت بوضوح على ان احكام هذا القانون لا تطبق على هذه الدعاوي ، وهذا يعني وجوب تطبيق احكام قانون الاستملاك السابق سواء من حيث تقدير التعويض او من حيث الفائدة .

اما ان كانت الدعاوي غير مقامة قبل نفاذ القانون الجديد فان احكام هذا القانون هي التي تطبق عليها حسبما هو مستفاد من نص الفقرة (ب) من نفس المادة ، وبالتالي فانه يتوجب احساب الفائدة و اضافتها الى التعويض وفق احكام الفقرة (ب) من المادة ١٨ من هذا القانون الجديد وليس وفق احكام القانون السابق ،

عن النقطة الثالثة :

ان ما يستفاد من نص الفقرة (أ) من المادة ١٨ من قانون الاستملاك الجديد ان ايداع التعويض مع الفائدة الذي يشكل ابراءا للجهة المستملك بمقتضى هذه الفقرة هو ايداع التعويض المكتسب الدرجة القطعية لأمور التسجيل كما هو واضح من صراحة النص .

هكذا من الأشهر